اتفاقية سايكس ـ بيكو، عدا البند الخاص بالادارة الدولية على فلسطين، الذي لم ينفّذ كما أشرنا. هذا على الرغم من ان الحلفاء زعموا ان هذه التقسيمات هي مجرد اجراءات مؤقتة، بحيث لن يتمّ البتّ النهائي في الامر حتى يعقد مؤتمر الصلح المزمع[١١].

وفي فلسطين، تحديداً، قامت الادارة البريطانية بتقسيم البلاد، منذ نهاية العام ١٩١٨، الى ١٣ لواء، ووضعت حاكماً عسكرياً بريطانياً على رأس كل لواء، وربطتهم، جميعاً، بالحاكم العسكري العام في القدس، المرتبط، بدوره، بالقيادة العامة للجيش البريطاني في القاهرة. غير انها عادت، في العام ١٩١٩، فخفضت عدد الالوية الى عشرة. وفي تموز (يوليو) ١٩٢٠، ازاحت الحكومة البريطانية الادارة العسكرية من فلسطين، واستعاضت عنها بادارة مدنية خضعت للمندوب السامي البريطاني (اليهودي) هربرت صموئيل. وبمجرد تسلّمه مهام منصبه، قام صموئيل بتعيين موظفين بريطانيين، من وزارة المستعمرات، بدلاً من الضباط البريطانيين في المناصب الكبيرة[١٢]. وهكذا، فان الادارة المدنية عُيّنت في فلسطين في الوقت عينه الذي أسقطت فيه فرنسا، عنوة، حكم الامير فيصل وادارته في «المنطقة الشرقية»، التي كانت تتبعها ناحية شرق الاردن من الزاوية العسكرية، دون ان تتوغل القوات الفرنسية فيها، التزاماً منها باتفاقاتها السابقة مع بريطانيا. وعند هذا التاريخ، بدأت محاولات الامير عبدالله بن حسين في شرق الاردن؛ كما بدأت محاولة بريطانيا لترتيب الأوضاع في هذه المنطقة[١٣].

٤ ـ اذا التفتنا الى الموقف الصهيوني من التقسيمات المذكورة، فسوف نلاحظ انه في الوقت الذي كان يجرى وضع أسس الكيان الاردني ـ كما سنرى ـ وقبل ان يصدر صك الانتداب على فلسطين، في ١٩٢٢/٩/٢٤، اصدرت السلطات البريطانية، في الاول من أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢، ما سمي «مرسوم تعيين حدود فلسطين لسنة ١٩٢٢». وبموجبه، تمّ فصل شرق الاردن ـ بشكل قاطع وواضح ـ عن فلسطين. ورسمت الحدود بينهما على أساس «خط يمتد من نقطة تبعد ميلين غرب مدينة العقبة الواقعة على خليج العقبة الى وسط وادي عربة والبحر الميّت ونهر الاردن، عند ملتقى هذا النهر بنهر اليرموك، ومن ثمّ يمتد الى وسط نهر اليرموك حتى الحدود السورية...»[١٤]. وكانت الحدود الفلسطينية ـ السورية حدّدت في اتفاق بريطاني ـ فرنسي آخر، وقّع في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٠[١٥]. هنا، عبّرت الحركة الصهيونية عن احتجاجها، مدّعية بأن شرق الاردن ليس الّا «أرض ـ اسرائيل الشرقية، فيجب ان يكون مشمولاً في المنطقة المخصّصة لاقامة ' الوطن القومي اليهودي ' ». لقد حدث ذلك مع ان وعد بلفور (وصك الانتداب) لم يشيرا الى أية حدود. وعلى أي حال، فقد رفضت بريطانيا الاعتراضات الصهيونية[١٦].

لم يكن الموقف الصهيوني من تعيين حدود فلسطين يشير الى أي جديد؛ ذلك ان حدود «اسرائيل» ـ طبقاً للفكر الصهيوني ـ لا تقف عند الحدود الفلسطينية المعروفة ـ منذ زمن الانتداب ـ بين رأس الناقورة وجسر بنات يعقوب والعقبة ورفح، بل تتعداها من الجهات البرية الثلاث. وبالعودة الى المشروع الذي قدّمه الوفد الصهيوني الى المجلس الأعلى لمؤتمر الصلح في باريس، بتاريخ ١٩١٩/٢/٣، نلاحظ ان حدود الدولة الصهيونية تمتد شرقاً الى ما وراء الغور لتشمل شرق الاردن بأكمله، بذريعة ان بعض القبائل اليهودية سكنت تلك المنطقة (الى جوار فلسطين بالطبع) منذ ثلاثة آلاف عام[١٧]. ولذلك، عارض الصهيونيون، دوماً، فصل شرق الاردن عن فلسطين في المشروعات الفرنسية ـ البريطانية. غير ان الحكومة البريطانية لم تكفّ، من جانبها، عن معارضة هذه التوجهات الصهيونية نحو شرق الاردن. فبريطانيا حرصت على ابقاء هذه المنطقة تحت نفوذها بمعزل عن فلسطين (جغرافياً على الأقل).